وفرة الإنتاج تستمر في 2016

«الوطني»: أسعار النفط تنهار.. والأسواق تترقب خفض الإنتاج

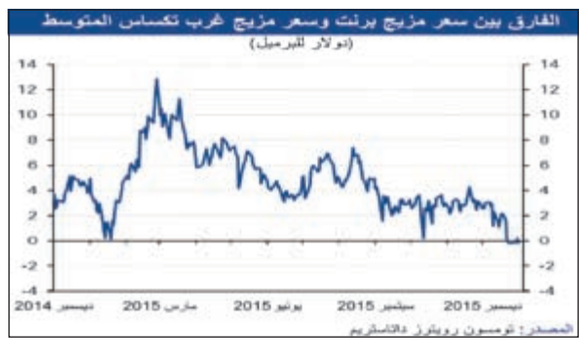

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان أسعار النفط تنهي العام 2015 عند أقل مستوى لها منذ أحد عشر عاما تقريبا مسجلة تراجعا بنحو أكثر من 30٪ على أساس سنوي تماشيا مع التوقعات باستمرار وفرة الإنتاج خلال العام 2016، نتيجة العديد من العوامل كاستمرار وفرة الإنتاج وتزايد المخزون النفطي وضعف الاقتصاد بالإضافة إلى قوة الدولار، كما تولدت أيضا ضغوطات نتيجة قرار منظمة أوبيك الذي اتخذته في أوائل شهر ديسمبر بالحفاظ على مستوى الإنتاج دون تغيير. وقد تراجع سعر مزيج برنت إلى أقل مستوى له منذ أحد عشر عاما في الثاني والعشرين من ديسمبر حينما أنهى الشهر عند سعر 36,1 دولارا للبرميل. والجدير بالذكر أن الأسعار لم تبلغ هذا المستوى المتدني منذ شهر يوليو من العام 2004.

وللمرة الأولى منذ أكثر من 5 سنوات، سجل البرنت سعرا اقل من سعر مزيج غرب تكساس. إذ شهد الفارق بين المزيجين تقلصا تدريجيا خلال العام 2015 بعد أن بلغ أعلى مستوى له بنحو أكثر من 12 دولارا في أواخر شهر فبراير، ليقترب بعد ذلك من التساوي قبل أن يسجل سعر مزيج غرب تكساس ارتفاعا طفيفا. قد جاء هذا التقلص في الفارق بين المزيجين ومن ثم ارتفاعه العكسي في ديسمبر نتيجة رفع الحظر عن تصدير النفط الأميركي الذي دام أربعين عاما، بالإضافة إلى قوة الطلب الأميركي وارتفاع بسيط في إنتاج دول بحر الشمال.

وقال التقرير ان العام 2015 يعد الثالث على التوالي الذي تنهي فيه أسعار النفط عند مستوى أقل مقارنة ببدايته، فقد تراجع سعر مزيج برنت بواقع 35٪ على أساس سنوي وتراجع مزيج غرب تكساس المتوسط بواقع 30,5٪ على أساس سنوي. وبينما جاء تراجع الأسعار في 2015 أقل بنسبة طفيفة من التراجع الذي سجل في العام 2014 البالغ 49٪، إلا أن ثقة الأسواق بدأت بالتراجع دخولا بالعام 2016 في ظل وفرة الإنتاج بنحو مليون برميل يوميا على أقل تقدير، ومع عودة إيران المحتملة إلى الأسواق العالمية في العام 2016 فإنه من المتوقع ان تتفاقم وفرة الإنتاج.

أشار تقرير الوطني إلى أن التقديرات الأولية لإنتاج الدول من خارج منظمة أوبيك في الربع الرابع من العام 2015 تشير إلى تباطؤ نمو الإنتاج بشكل ملحوظ لتسجل انخفاض صغير بواقع 0,1 مليون برميل يوميا بعد الزيادة التي حققتها في الربع الثالث من العام 2015 البالغة 1,2 مليون برميل يوميا. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية للعام 2016 بأن يتقلص إنتاج تلك الدول بواقع 0,6 مليون برميل يوميا من الكمية المقدرة في العام 2015 البالغة 1,3 مليون برميل يوميا ليصل اجمالي الإنتاج إلى 57,7 مليون برميل يوميا.

ويعزى جزء كبير من هذا التراجع إلى تراجع الإنتاج الأميركي لاسيما النفط الصخري الذي لطالما واجه بعض الضغوطات التي فرضها تراجع الأسعار نظرا لارتفاع تكلفته مقارنة بالنفط التقليدي. وقد تراجع إنتاج أميركا بنحو 68 ألف برميل يوميا على أقل تقدير لكل شهر أو 408 ألف برميل يوميا بالاجمال من أعلى مستوى له في مطلع يونيو عند 9,6 ملايين برميل يوميا. وتشير الوكالة الأميركية لمعلومات الطاقة إلى تراجع الإنتاج الأميركي اعتبارا من الخامس والعشرين من ديسمبر 2015 إلى 9,2 ملايين برميل يوميا مقتربا من مستواه الذي سجله في مطلع العام.

ومع بداية العام 2016، وفي ظل تباطؤ الطلب ووفرة الإنتاج، تترقب الأسواق لأول خطوات خفض الإنتاج. إذ سيتوجب على أميركا أو احدى الدول من خارج منظمة أوبيك انخفض إنتاجها وذلك في حال استمرار سير منظمة أوبيك على استراتيجيتها التي تقتضي بالحفاظ على الحصة السوقية بدلا من الالتفات لمستوى الأسعار.

الكويت رفعت إنتاجها في نوفمبر إلى 2,7 مليون برميل يوميا

أشار تقرير الوطني الى ان الكويت كانت واحدة من دولتين عربيتين فقط في أوبيك رفعتا إنتاجهما خلال شهر نوفمبر. فقد استطاعت الكويت زيادة إنتاجها بواقع 30 ألف برميل يوميا ليصل الى 2,7 مليون برميل يوميا بعد الانتهاء من عمليات الصيانة في مركز التجميع. وتكثف الكويت استثمارها في البنية التحتية النفطية لتنشيط سعة الإنتاج واستدامتها من مستوى 3,0 ملايين برميل يوميا الى 4,0 ملايين برميل يوميا بحلول العام 2020. بالاضافة الى ذلك، سيتم احتساب الإنتاج الذي قد يستأنف في المنطقة المشتركة مع السعودية والتي تتشارك واياها في امتلاك حصة تصل الى 500 ألف برميل يوميا من سعة إنتاج المنطقة المشتركة.

عودة النفط الإيراني للسوق

ذكر تقرير الوطني انه من المحتمل أن يشكل العام 2016 محطة مهمة لإيران التي من المتوقع أن ترفع إنتاج النفط بواقع 500 ألف برميل يوميا فور رفع الحظر عنها، وتبدو السلطات الإيرانية واثقة من اضافة 500 ألف برميل يوميا بحلول نهاية العام على خلاف بعض المحللين الذين يرون أن هذا المستوى يعد مرتفعا جدا.

الهاشل يبحث تعزيز الاقتصاد مع عمدة لندن

استقبل محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد يوسف الهاشل في مقر البنك المركزي اللورد جيفري إيفانتس «عمدة مدينة لندن» والوفد المرافق له بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد بحضور محافظ حولي الشيخ أحمد النواف الصباح «رئيس بعثة الشرف».

وقد تناول اللقاء مناقشة المواضيع الاقتصادية محل الاهتمام المشترك، واستعرضت خلاله العلاقة المميزة والتاريخية التي تربط وتجمع البلدين الصديقين وتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية، ويأتي هذا اللقاء ضمن برنامج الزيارة التي يقوم بها عمدة لندن للبلاد.

اللورد جيفري إيفانتس متوسطا د.محمد الهاشل والشيخ أحمد النواف الصباح في جانب من اللقاء

مؤتمر تمكين الشباب يكرّم «مشاريع الكويت»

كرم مؤتمر تمكين الشباب (تمكين) شركة مشاريع الكويت (القابضة) لدعمها المبادرين الشباب عبر إطلاقها جائزة كيبكو تمكين للمبادرين الشباب. وكان أجار أون لاين قد فاز بجائزة كيبكو تمكين لدعم مشاريع الشباب التي تشمل حزمة من الخدمات بقيمة 100 ألف دولار والتي كانت شركة المشاريع قد أطلقتها بالتعاون مع مؤتمر تمكين الشباب.

واستقبل نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي في شركة مشاريع الكويت فيصل العيار ممثلي مؤتمر تمكين الشباب لمناقشة الأثر الذي تركته جائزة كيبكو تمكين على مجتمع المبادرين الشباب في الكويت، وسبل تقديم وتوفير المزيد من الدعم والتوجيه لشركات المبادرين الشباب.

وبهذه المناسبة قالت المدير التنفيذي لاتصالات المجموعة إيمان العوضي «للشباب دور مهم في تطوير قطاع الأعمال في الكويت، ونحن في شركة مشاريع الكويت نرى أن على القطاع الخاص تقديم الدعم للمبادرين الشباب في سعيهم لتحقيق طموحاتهم في مجال الأعمال التجارية».

وأضافت: إن شراكتنا مع مؤتمر تمكين الشباب وفرت لنا فرصة جديدة لمقابلة الشباب الكويتي الموهوب والمبادرين في مجال الأنشطة التجارية، وتبادل الآراء ووجهات النظر معهم حول سبل نقل الخبرات التي تتمتع بها مجموعة شركة المشاريع إليهم لكي يتمكنوا من تطوير أعمالهم ونقلها إلى مرحلة أكثر استدامة».

وكانت شركات مجموعة شركة مشاريع الكويت، ومنها بنك برقان وOSN ومجموعة الخليج للتأمين وشركة كامكو للاستثمار وشركة العقارات المتحدة وشركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية والجامعة الأميركية في الكويت والمدرسة الأميركية المتحدة ويونايتد نتووركس وإذاعة مارينا FM، من الداعمين لجائزة جائزة كيبكو تمكين للمبادرين الشباب لعام 2015.

نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي في شركة المشاريع فيصل العيار مع رئيس اللجنة المنظمة لمؤتمر تمكين الشباب علي الإبراهيم

البورصات تستعيد ذاكرة «الأخضر»

شريف حمدي

استعادت أسواق المال الخليجية ذاكرة الارتفاعات بعد سلسلة إخفاقات متتالية في الفترة الأخيرة، وذلك على وقع تحسن أسعار النفط نسبيا واقترابه من ملامسة مستوى 30 دولارا للبرميل.

وحققت مؤشرات البورصات الخليجية ارتفاعات جماعية باستثناء سوق البحرين الذي غرد خارج السرب وواصل الانخفاضات، وكانت الإقفالات كالتالي:

● ارتفع سوق قطر المالي بنسبة 5,5٪ بمكاسب بلغت 469 نقطة، ليصل المؤشر إلى 8986 نقطة.

● ارتفع السوق السعودي بنسبة 3٪ من خلال مكاسب بلغت 167 نقطة، ليصل المؤشر إلى 5692 نقطة.

● شهدت أسواق الإمارات ارتفاعات كبيرة بنسبة 3,3٪ لسوق دبي بمكاسب بلغت 88 نقطة ليصل إلى 2765 نقطة، وحقق سوق أبوظبي ارتفاعا بنسبة 2,5٪ بإضافة 94 نقطة للمؤشر ليرتفع إلى 3889 نقطة.

● حقق سوق الكويت المالي ارتفاعا بنسبة 0,6٪ بمكاسب 29 نقطة ليصل المؤشر إلى 5084 نقطة.

● استقر سوق مسقط المالي عند مستوى إغلاقه السابق 4981 نقطة بعد مكاسب ضئيلة بعشر النقطة.

● واصل مؤشر سوق البحرين تراجعاته بنسبة 1,7٪ بخسارته 20 نقطة ليصل إلى 1175 نقطة.

ندوة «KPMG» تبرز المستجدات الضريبية في التشريعات الكويتية

يوسف لازم

أبرزت ندوة المستجدات الضريبية التغييرات التي طرأت على التشريعات والتغييرات التي طبقتها الإدارة الضريبية بالكويت في ممارستها المتبعة في تطبيق مختلف قوانين الضرائب وعلى الأخص في مجال تطبيق أنظمة محجوز الضمان الضريبي والضريبة على توزيعات الأرباح وتحديد المنشأة الدائمة بموجب أحكام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي.

وخلال الندوة التي عقدها مكتب KPMG في الكويت تمت مناقشة التغييرات المقترح إدخالها على التشريعات الضريبية في الكويت والتي وردت في وسائل الإعلام المحلية، وذلك على جميع الشركات الكويتية وضريبة القيمة المضافة، كما تمت مناقشة الأمور الأخرى التي تؤثر على الشركات المحلية مثل الزكاة وضريبة دعم العمالة الوطنية.

وتشهد الساحة الضريبية في الكويت تطورا مستمرا من خلال الممارسات المتبعة لدى الإدارة الضريبية. وبصفة عامة، تخضع حاليا الشركات الأجنبية التي تحقق دخلا من مصدر كويتي لضريبة دخل الشركات بنسبة 15٪ (عن الفترات المالية التي بدأت بعد 3 فبراير 2008، وقبل ذلك كان يجري العمل بحد أقصى لنسبة الضريبة 55٪) من الأرباح الخاضعة للضريبة التي تحددها الإدارة الضريبية. ونظرا للتعديلات التي أجرتها الإدارة الضريبية، تواجه الشركات الأجنبية التزاما ضريبيا بمعدل أعلى مقارنة بالمبالغ المعروضة في إقرارها الضريبي. فضلا عن ذلك، وحيث إن البيئة الضريبية في الكويت تختلف من عدة أوجه عن معظم مناطق الاختصاص الضريبي الأخرى في العالم، عادة ما تفترض الشركات الأجنبية بشكل غير صحيح أنها ليس عليها أي التزامات ضريبية في الكويت، الأمر الذي يترتب عليه في نهاية المطاف فرض غرامات تكون في المعتاد أعلى من الضريبة الفعلية المستحقة، كما أن هناك متطلبات محددة عند النظر في التطبيق العملي للاتفاقيات الضريبية. وبناء عليه، فمن الضروري أن تكون لدى هذه الشركات معرفة بالجوانب العملية للبيئة الضريبية في الكويت قبل البدء في مزاولة أنشطتها في الكويت.

وبالمثل، فإن الشركات المساهمة الكويتية الخاضعة للزكاة (وضريبة دعم العمالة الوطنية بالنسبة للشركات المدرجة) تواجه متطلبات أكبر بالنسبة للمعلومات التي تطلبها الإدارة الضريبية الكويتية والتي يترتب عليها زكاة مستحقة أعلى مقارنة بالمبالغ المعروضة في إقرارها الضريبي.

«برنت» يكبح خسائره ويرتفع 3٪ لـ 29,6 دولارا

عواصم - رويترز: انتعشت أسعار النفط امس مدعومة بزيادة استهلاك الوقود في الصين لتنهي موجة الهبوط التي وصلت بالخام إلى أدنى مستوى منذ 2003 في وقت سابق هذا الاسبوع بعد عودة طهران إلى الأسواق المتخمة بالفعل. وقال تجار إن الأسعار لقيت دعما من بيانات قوية من الصين حيث سجل الطلب المبدئي على النفط في 2015 رقما قياسيا يصل إلى 10,32 ملايين برميل يوميا بزيادة 2,5 ٪ على 2014.

إلا أنه من المتوقع انخفاض وتيرة نمو استهلاك النفط في الصين خلال 2016 في الوقت الذي يشهد فيه ثاني أكبر اقتصاد في العالم المزيد من التباطؤ وتتجه فيه الحكومة لإلغاء الإعفاءات الضريبية على شراء السيارات والتي ساهمت حتى الآن في زيادة الطلب على السيارات التي تعمل بوقود البنزين.

وزاد خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 1,09 دولار بما يوازي 3,8 ٪ إلى 29,64 دولار للبرميل، كما ارتفع الخام الأميركي في العقود الآجلة بواقع 34 سنتا إلى 29,76 دولار للبرميل محافظا على علاوته السعرية فوق برنت.

صندوق النقد: انخفاض النفط يضغط على المراكز المالية للدول النفطية

رويترز: قال صندوق النقد الدولي إن انخفاض أسعار النفط يفرض ضغوطا على المراكز المالية العامة في البلدان المصدرة النفط. وأضاف الصندوق في تقريره السنوي لتوقعات النمو الاقتصادي لعام 2016 أن انخفاض اسعار النفط يدعم الطلب في قطاع الأسر ويخفض تكاليف الطاقة على قطاع الأعمال في البلدان المستوردة للوقود.